S/PRST/2012/2

الأمم المتحدة



Distr.: General
21 February 2012
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٧١٧ التي عقدها مجلس الأمن في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ في سياق نظر المجلس في البند المعنون ''السلام والأمن في أفريقيا'' مع التركيز على موضوع ''أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل''، أصدر رئيس مجلس الأمن باسم المجلس البيان التالي:

''يؤكّد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من الأخطار الجسيمة التي تتهدد السلام والاستقرار الدوليين في شتى مناطق العالم، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بسبب الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والقرصنة والسطو المسلح في البحر، إلى جانب الإرهاب وارتباطه المتزايد في بعض الحالات بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ويؤكّد المجلس أن هذه التهديدات الدولية المتنامية، وبالأخص في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تسهم في تقويض الحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار وتطرح صعوبات أمام إيصال المساعدات الإنسانية، مع تهديدها في الوقت ذاته بتحويل التقدم المحرز على صعيد بناء السلام في المنطقة إلى عكس مساره.

''ويشعر مجلس الأمن بقلق شديد أيضا من تزايد أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المنطقة، والتي تفاقمت من جرّاء انتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة ومن خارجها، ممّا يهدّد سلام الدول وأمنها واستقرارها، ويشير المجلس في هذا السياق إلى قراره ٢٠١٧ (٢٠١١) وإلى قراراته السابقة وبياناته الرئاسية





210212 210212 12-23709 (A)



بشأن تأثير التهديدات العابرة للحدود الوطنية المذكورة أعلاه، ويرحّب بالمبادرات الإقليمية من قبيل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة.

"ويقرّ مجلس الأمن بأهمية اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات على نطاق المنظومة بحيث يتمّ التعامل بطريقة متّسقة ومنسّقة مع التهديدات العابرة للحدود الوطنية المذكورة أعلاه، وذلك بطرق منها الاستفادة من أفضل الممارسات وتبادل الخبرات الإيجابية المستمدّة من المبادرات ذات الصلة المتخذة في مناطق أخرى من العالم، ومنها مبادرة ميثاق باريس.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن التهديدات المذكورة أعلاه قد تهدّد أمن البلدان المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك الدول التي تمرّ بمرحلة ما بعد النزاع، ويشجّع على تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة وكذا الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في سبيل مكافحة هذه التهديدات. ويشجّع مجلس الأمن على بذل جهود دولية طويلة الأجل في مجال بناء القدرات والقيام بمبادرات إقليمية. وفي هذا الصدد، يشيد مجلس الأمن بالعمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويشجع المدير التنفيذي للمكتب على مواصلة مساعدة دول المنطقة، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ويدعو المكتب إلى تقديم الإحاطات إلى المجلس حسب الاقتضاء.

"ويدعو مجلس الأمن الدول التي لم تصدّق بعد على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدّلة ببروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكوليها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، أو التي لم تنفّذ هذه الاتفاقيات بعد إلى القيام بذلك.

"ويسلّم مجلس الأمن بالدعم الذي تقدّمه الجهات الفاعلة الثنائية والمتعدّدة الأطراف، بما فيها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويدعو المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز تعاونهما مع المنظمات الإقليمية والمبادرات ومنها مثلا مؤتمر باماكو الوزاري المعني بالإفلات من العقاب وحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، والمؤتمر الوزاري للدول الأفريقية المطلّة على المحيط الأطلسي، ومؤتمر مجموعة الثمانية

المعني بمكافحة الاتجار بالكوكايين عبر المحيط الأطلسي الذي عُقد في باريس، والندوة الدولية عبر المحيط الأطلسي المعنية بتفكيك الشبكات عبر الوطنية غير المشروعة.

”ويثني مجلس الأمن على دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وقادتها لما اعتمدوه من مبادرات وتدابير هامة على الصعيدين الوطني والإقليمي للتصدّي لخطر الجريمة المنظّمة في المنطقة. وقد حثّ مجلس الأمن دول المنطقة على دعم خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ و ”خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١١)“، وعلى تجديد خطّة عمل الجماعة بحيث تغطّي عام ٢٠١٢ وما بعده. وحثّ مجلس الأمن دول المنطقة أيضا على دعم مبادرة ساحل غرب أفريقيا. ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم هذه المبادرات، بما يشمل مراقبة الحدود.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالقانون الدولي، وبميثاق الأمم المتحدة، وبنظام دولي مستند إلى سيادة القانون والقانون الدولي، فهي أمور أساسية للتعاون بين الدول في مواجهة التحدّيات المشتركة، ومن ثم الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يؤكّد مجلس الأمن أهمية تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك بناء قدرات المؤسسات القضائية والأمنية لكي تتمكّن من التحقيق مع مرتكبي هذه الجرائم من أشخاص وكيانات ومقاضاتهم حسب الاقتضاء.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى إدراج هذه التهديدات ضمن العوامل المؤثرة في استراتيجيات منع نشوب النزاعات، وفي تحليل النزاعات، وفي تقييمات البعثات المتكاملة، وفي التخطيط ودعم بناء السلام، ويدعوه إلى النظر في تضمين تقاريره تحليلا للدور الذي تؤديه هذه التهديدات في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الجهود المنسّقة والتآزرية التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويطلب إليه تقديم تقارير بخصوص توصيات محدّدة بشأن السبل والوسائل التي يمكن للمجلس من خلالها أن يتعامل مع مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع مراعاة آراء الدول الأعضاء والخبرات التي تمّ اكتسابها في الميدان مؤخّرا ومضمون هذا البيان“.